

---

المحضر النهائي للجلسة العامة الثامنة والتسعين

بعد الأربعمئة

المعقودة في قصر الأمم بجنيف ،

يوم الثلاثاء ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد شوزي يامادا (اليابان)

الرئيسي: أعلن افتتاح الجلسة العامة ٤٩٨ لمؤتمر نزع السلاح .

يتابع المؤتمر اليوم نظر بند جدول الأعمال رقم ٤ "الأسلحة الكيميائية" . بيد أنه يجوز لأي عضو ، طبقاً لما تنص عليه المادة ٣٠ من النظام الداخلي ، أن يطرح أي موضوع يتعلق بعمل المؤتمر إذا رغب في ذلك . وأمامي على قائمة المتحدثين اليوم ممثلو كل من هولندا ، وفييت نام ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية .

السيد فان شيك (هولندا): سيدي الرئيس ، قال وزير خارجية بلادنا ، أثناء مؤتمر باريس ، أنه "ما دمنا نسمح بوجود الأسلحة الكيميائية فلن يتحرر الجنس البشري من خطر استخدام هذه الأسلحة" . وهذا سبب من الأسباب التي من أجلها ينبغي أن تكون للأسلحة الكيميائية أولوية عالية باستمرار في جدول أعمالنا . وهذا أيضاً هو السبب في أن الحظر على استحداث الأسلحة الكيميائية وإنتاجها وتخزينها واستخدامها ، الذي يقضي أيضاً بتدميرها تماماً ، يجب أن تكون له أولوية في جدول أعمال نزع السلاح في العالم . ولقد ظهر الحاح الحاجة إلى تلاقى الإرادات على هذه الاتفاقية واضحاً في إعلان باريس الذي دعانا نحن البلدان المشتركة في هذا المؤتمر إلى مضاعفة جهودنا ، على سبيل الاستعجال . ولهذا ينبغي أن نوجه جهودنا نحو الإسراع في حل القضايا المتعلقة وإبرام الاتفاقية في أقرب وقت . فقد استخدم الوزراء لغة غاية في الوضوح ، وينبغي ترجمة هذه الإشارة الصادرة من باريس إلى عمل فعلي هنا في جنيف .

وأبدأ ببضع كلمات عن الأسباب التي تجعل الوصول إلى اتفاقية يمكن التحقق منها بشأن حظر الأسلحة الكيميائية أمراً على هذا القدر من الإلحاح . فالسبب الأول بالطبع هو وجود أسلحة التدمير الشامل الغظيمة التي لها قدرة على قتل الناس وجرحهم على نطاق واسع دون تمييز . ولكن السبب الثاني أيضاً هو أن الأسلحة الكيميائية قد استخدمت بالفعل منذ وقت قريب . أي أنها لم تعد من أسلحة الماضي فحسب . ويبدو أن اعتبار الأسلحة الكيميائية من المحرمات التي لا تمس لم يعد له وجود بعد أن ظل قائماً لمدة طويلة . ولهذا فإن إعادة إدانة استخدام الأسلحة الكيميائية في مؤتمر باريس كان أمراً مهماً جداً . والسبب الثالث للإسراع في خطانا هو أن الوصول إلى اتفاقية يبدو أصبح قريب المنال . ولهذا السبب أيضاً نعتقد أن ربط ذلك بالتقدم في بقية مجالات الحد من الأسلحة ونزع التسليح ليس أسلوباً مثمراً . فقد أوشكنا أن نمسك بالطائر ولا ينبغي أن يفلت منا .

وهناك أسباب أخرى تبرر الحاح المفاوضات على الأسلحة الكيميائية . وأعود الآن إلى ما قاله وزير خارجية اليابان عندما أضاف إلى العبارة التي اقتبستها منذ لحظة قوله أنه إذا كان وجود الأسلحة الكيميائية ينطوي على خطر استخدامها ، فإن هناك

خطرا آخر هو أن التهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية قد يؤدي بدوره الى عدم تخلص البلدان من أسلحتها الكيميائية. وهذه هي الحلقة المفرغة التي يجب علينا أن نكسرها ، وهذا هو السبب الرابع في أننا يجب أن نحل بعض العقد وأن نعمل بسرعة للوصول الى موقف تزال فيه جميع الأسلحة الكيميائية وتُستبعد معها أخطار استخدامها . وفي عالم تستمر فيه البلدان في إنتاج الأسلحة الكيميائية ويزداد عدد البلدان التي تملك هذه الأسلحة سيصبح من الصعب جدا الوصول إلى هدفنا المشترك وهو حظر هذه الأسلحة . ولن يمكن الحد من خطر الانتشار بطريقة فعالة بمجرد تجميد انتشار المزيد من الأسلحة الكيميائية أو بتدابير مرحلية أخرى تقف في منتصف الطريق . فالخطر الشامل هو وحده الذي يتجاوب مع هدفنا المشترك ، والخطر الشامل هو وحده الذي يمكن التحقق منه بصورة فعالة .

وهناك سبب خامس: فما فتئت البلدان توجه اهتمامها لازالة الأسلحة الكيميائية منذ أكثر من ١٨ عاما . ولست أدري ان كان للمجتمع الدولي أن يفخر بنفسه عام ١٩٩١ عندما تحل الذكرى العشرون لهذه المفاوضات دون الوصول الى اتفاق نهائي . فهناك حدود لمدة مثل هذه المفاوضات ، وبعدها يتعفن الهواء . ونحن نعتقد أن ظهور تقنيات جديدة باستمرار قد يعني أن الزمن سيصبح عدوا لنا في مرحلة مقبلة . وقد أشار أرنستيد بريان في وقت ما الى الزمن باعتباره "أكثر الزملاء نفعا لي" ولكن الأمر مختلف هنا في هذا المؤتمر . وقد أصاب السفير بيير موزيل ، الرئيس الجديد للجنة المختصة ، حين أخضع عملنا لقيد زمني ، اذ أننا نصوغ برنامج عمل يمارس درجة من الضغط المطلوب على وفودنا ، وعلى زملائنا في بلداننا ممن يزودوننا بالتعليمات . ونحن نشكره على ذلك وعلى الزخم الذي أعطاه لعملنا . كما نشكر السفير سوجكا الذي كان رئيسا في العام الماضي ، هو والوفد البولندي لجهودهم وتفانيهم وما أدوه من عمل مفيد .

وفي رأينا أن أصعب مشكلة يجب حلها هي مشكلة التحقق ، لا بسبب الجوانب الفنية في مشكلة ايجاد نظام وافي للتحقق . فالمشاكل التقنية وان كانت معقدة فانها تخفي مسائل أساسية أخرى . فهي تخفي قضية كامنة هي ايجاد التوازن بين الثقة والشك . فاذا لم تكن هناك اتفاقية يمكن التحقق منها بطريقة فعلية فلن يمكن ازالة الشك في عدم الامتثال لاحكامها . ومن ناحية أخرى فالثقة مطلوبة أي الثقة في أن احتمال الكشف احتمالي جدي يمنع البلدان من اللجوء الى العمل غير المشروع . واذا كان من الصعب استبعاد الخرق المتعمد لاحكام الاتفاقية دون الكشف عنه فلا بد من أن نصل في وقت ما الى نقطة نقول عندها أن هذا الاحتمال أقل من خطر آخر ، يشبه نسيج العنكبوت في اتساعه باستمرار ، وهو خطر انتشار الأسلحة الكيميائية الجديدة وزيادتها .

ولا يزال التفتيش بالتحدي أمرا أساسيا في نظام التحقق الذي سينشأ . وينبغي السماح لفريق تفتيش دولي في أي لحظة ، وبعد فترة قصيرة جدا ، بأن يفتش الموقع أو المصنع ، إذا شارت شكوك لدى أي بلد في الامتثال للقواعد الأساسية في الاتفاقية . ويسرنا أن هذه الفكرة قد أصبحت مقبولة بشكل عام . ومن الخصائص الأساسية في نظام التفتيش بالتحدي أن الدولة التي يقدم إليها الطلب لا يحق لها أن ترفضه ، وأن عليها في الواقع أن تتعاون تعاوننا كاملا ، مستهدية بالرغبة في إزالة الشكوك التي كانت وراء هذا الطلب .

ومهما تكن أهمية التفتيش بالتحدي بموجب الاتفاقية فإن الإطار الأساسي ينبغي بطبيعة الحال أن يتكون من التفتيش الاعتيادي ، وهو التفتيش الذي يكون جزءا من النظام المعتاد ، والذي لا يرجع إلى شك أحد البلدان في عدم الامتثال . ويجري التفتيش الاعتيادي لمراقبة مخزونات الأسلحة الكيميائية ، ومرافق الإنتاج ومصانع التدمير ، وللكشف عن العمليات الخفية في أجزاء من الصناعة الكيميائية . ولا يكفي في هذا الجزء "الاعتيادي" من نظام التحقق أن يكون فعالا بغضل ردع حالات عدم الامتثال ، بل يجب أيضا أن يكون واقعيا بتوجيهه إلى مواقف محددة عندما تظهر ، وبأجرائه بروح عملية . ولهذا السبب نرحب بالتفتيش الاختباري الذي يجريه عدد من البلدان ، وخصوصا فيما يتعلق باختبار الإجراءات الخاصة بالجدول ٢ . فمن شأن نتائج التفتيش الاختباري أن تساعد على تمهيد الطريق لعدد من حالات التفتيش الاختباري الدولي ، الذي يوفر بدوره المعلومات المطلوبة لنا في المؤتمر للانتهاء من الأحكام التفصيلية المتعلقة بالموضوع .

وأود أن أذكر بأن أول تفتيش اختباري جرى في هولندا عام ١٩٨٦ حين كان العمل في أحكام التحقق أقل تقدما مما هو عليه الآن بطبيعة الحال . وسيجري تفتيش اختباري جديد في بلادي بعد شهور قليلة ، في مصنع معقد متعدد الأغراض من النوع الوارد في الجدول ٢ . يضاف إلى ذلك أن الاستعدادات لتجربة بعض إجراءات التفتيش الاختباري بالتحدي في المنشآت العسكرية وصلت إلى مرحلة متقدمة . ويغيد التفتيش الاختباري أيضا في تنبيه الوزارات والوكالات الحكومية المختصة إلى الدور الذي سيكون عليها أن تؤديه عند التنفيذ الفعلي لأحكام التحقق . وستكون التجربة المستفادة من هذا كله نقطة بداية لاعداد التشريع الوطني وغيره من الأحكام اللازمة لتنفيذ الاتفاقية ، بما في ذلك تسمية السلطة الوطنية المطلوبة للقيام بمهمة الاتصال مع الأمانة التقنية .

وقد تناول عدد من المتحدثين مسألة الحاجة إلى نوع آخر من التفتيش ، بالإضافة إلى التفتيش الاعتيادي والتفتيش بالتحدي ، وإذا كان الأمر كذلك فما هو شكل

هذا التفتيش . وقد أشرت بإيجاز في بياني يوم ١٢ أيلول/سبتمبر من العام الماضي ، الى فكرة التفتيش "حسب الحاجة" ، وهو نظام لردع الانتاج غير المشروع في المرافق الكيميائية التي تستطيع انتاج مواد كيميائية تدخل في نطاق الاتفاقية ، ولكن لا يغطيها التفتيش الاعتيادي بموجب الجدولين [١] و [٢] . وقد أوضح الوزير جينشر في بيانه يوم ٢ آذار/مارس أن هذه الفحوص التي تجرى حسب الحاجة يمكن تنفيذها دون موافقة سابقة من البلد الآخر . ومن الواضح أن هناك أنواعا أخرى من التفتيش يمكن التفكير فيها ، وهي أنواع لا يكون مبعثها الشك ، ولكنها تكون مع ذلك ضرورية لتمكين أفرقة التفتيش من زيارة أماكن خارج المجالات المحددة في الجدولين [١] و [٢] . ولعل من السابق لأوانه المناقشة في شروط الأنواع الإضافية من التفتيش ، ما دامت لا تتوافر لنا صورة واضحة بما فيه الكفاية عن طبيعة الشفرات التي يجب سدها . ومهما يكن من أمر فإن وفدي متفتح بشأن الطريقة التي تتبع لجعل نظام التفتيش أكثر شمولاً وأكثر مناسبة لردع أي شكل من أشكال التحايل على الالتزامات الأساسية بموجب الاتفاقية . بيد أننا نود أن ندلي ببعض ملاحظات عامة عن أي أنواع إضافية ممكنة من التفتيش سواء أسمىناها تفتيشا حسب الحاجة ، أو فحصا حسب الحاجة ، أو غير ذلك .

والملاحظة الأولى هي أننا يجب أن نستعرض أي أنواع إضافية من التفتيش من حيث قيمتها في الردع . فما هي الاخطار التي يجب تقييمها في الأوضاع التي تغطيها هذه الأنواع من التفتيش ؟ وما هي الاخطار التي يجب تقييمها في الأوضاع التي لا تدخل تحت الأنشطة المعلنة أو المسجلة ؟ وما هي فرص الكشف عنها ؟ من الطبيعي أنه كلما زاد الخطر وزادت قيمة الردع يزداد مبرر النظر في ادخال تدابير إضافية . وثانيا نحن نعتقد أن تدابير التفتيش الإضافية يجب النظر اليها أيضا من حيث تناسب التكاليف مع الفوائد . فكلما زادت التكاليف وزاد احتمال عدم الكشف عن الأنشطة غير المشروعة ، يجب أن يزداد حذرنا من السير في طرق جديدة . وثالثا لا يمكن لأي تفتيش خارج دائرة التفتيش الاعتيادي أن يعتمد على الاجراءات المرسومة في "الملحق الخاص بالمرفق" أو على معدات التحقق الدائمة المقامة في الموقع . ففعالية التفتيش بالتحدي ، أو أي نوع آخر من التفتيش الإضافي غير التفتيش الاعتيادي ، تعتمد اعتمادا كبيرا على القدرة الاقتحامية والتحليلية في المعدات المتنقلة التي يحملها المفتشون . وقد بدأ في بلادي برنامج بحث أولي متواضع عن معدات التحقق المتنقلة ، وقد علمنا أن البحث والتطوير جار أيضا في بلدان أخرى . ومن المهم أن تتركز هذه الجهود على استحداث معدات متنقلة يمكن للمفتشين أن يحملوها بسهولة . كما أن تبادل المعلومات عن مختلف البرامج في هذا المجال يمكن أن يؤدي الى استحداث مجموعة كاملة من الأدوات اللازمة للتفتيش الفعال ، وانتاج هذه الأدوات .

والى جانب التحقق هناك مشاكل معقدة أخرى ينبغي النظر فيها ، وقد تكون مشاكل معقدة ، وبعضها شائك ، ولكن قد يسهل حلها متى تم الاتفاق على نظام فعال للتحقق . ومن هذه المشاكل التي أراها: مهام المجلس التنفيذي واصلتها بمهام مؤتمر الدول الاطراف ، وتشكيل هذا المجلس ؛ متطلبات التصديق ؛ مسائل المساعدة والجزاءات في حالة عدم الامتثال ؛ العلاقة مع بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ؛ وقضية التعاون التقني ، التي لها أهمية خاصة للبلدان النامية .

وسأقتصر في حديثي الآن على الافق الزمني لتحقيق الحظر . فقد قال الوزير جينشر في فترة سابقة من هذا الشهر ان من الممكن الوصول الى اتفاق بنهاية هذا العام متى توافر حسن الارادة لدى جميع المعنيين . ويعتقد آخرون أن الامر سيحتاج الى السنة المقبلة بأكملها وربما بعدها . ولكن لنفترض أن الاتفاقية ستوقع في نهاية ١٩٩٠ ، ولا شك أن البعض يرون في هذا تصورا متفائلا ، ولكن الفترة المرحلية ستبدأ بعد ذلك وتستمر الى حين دخول الاتفاقية حيز التنفيذ . ونحن نعتقد أنه بالنظر الى التعقيدات الكبيرة في الاتفاقية وضرورة وضع تشريعات وطنية تسمح بتنفيذها فمن الواقعي أن نفترض أن تمر سنتان قبل الوصول الى العدد اللازم من التصديقات . وفي هذه الحالة سيبدأ تدمير المخزونات في فترة متأخرة من التسعينات ، وستدمر آخر المخزونات في نهاية فترة العشر سنوات ، أي بعد عام ٢٠٠٠ بفترة طويلة . وأنا من جانبي لا أرى أن هذا احتمال يبعث على الرضا . فما الذي يمكن أن نفعله لتقصير هذه المدة دون أن ننحرف بالطبع عن جادة الحذر والاحتراص التي كانت تميز المفاوضات حتى الآن ؟

أولا ، علينا أن ننظر في ترك أكثر ما يمكن من المسائل التقنية البحتة للجنة التحضيرية التي ستنشأ بعد توقيع الاتفاقية . وهذا أسلوب طبيعي أثناء فترة التفتيش في أي اتفاقية دولية . فبذلك يمكن توفير الوقت ، بالإضافة الى فائدة أخرى هي وضع الترتيبات دون اضاءة الوقت في التفاصيل القانونية الملازمة لصياغة المعاهدات . ونحن نشعر أن الوقت الثمين يصرف في أفرقة العمل أحيانا على قضايا هي في حد ذاتها مهمة وشيقة ولكن لا تحتاج الى تسوية بواسطة نصوص قانونية في الوقت الحاضر . يضاف الى هذا أن بعض المسائل يجب في رأينا أن تترك للأمانة التقنية ، تحت اشراف المجلس التنفيذي ، لضمان تناول المسائل التقنية والادارية البحت بطريقة فعالة .

وثانيا ، نحن نحيد السير على ايقاع رشيد وفعال في المفاوضات . فقد قال الوزير اندريوتي ان علينا أيضا أن نفكر من زاوية اعادة هيكلة بعض أساليب التفاوض . ويبدو أن ايقاع مفاوضاتنا يتحدد أساسا بالوقت اللازم لصياغة أوراق المواقف والرد على هذه المبادرات . ولا يزال وفدي يعتقد أن من الممكن توفير الوقت اذا خصصنا ما يلزم من زمن لاعداد المواقف في بلادنا وضمن وفودنا ، وأيضا للتشاور

بين المجموعات لاجراء اتصالات غير رسمية بين أعضاء مختلف المجموعات . وقد ذكرت فسي بياني منذ سنة بعض اقتراحات تنظيمية لمؤتمر نزع السلاح ، بما في ذلك تغيير الجدول الزمني للمؤتمر بتوزيع الدورات على العام بأكمله مما يسمح للوفود بالاستفادة من الفترات الفاصلة بينها في التفكير واعداد المواقف . وأنا أحصر كلامي الآن في الأسلحة الكيميائية وحدها ، ولكن أعيد ما قلته سابقا عن المؤتمر بأكمله: فالتفاوض لمدة أربعة أسابيع الى ستة أسابيع ، بالتناوب مع فترات فاصلة من ثلاثة أسابيع الى خمسة أسابيع لاعداد المواقف والاتصالات غير الرسمية ، من شأنه في رأينا أن يكون أكثر فاعلية ويؤدي في حد ذاته الى تكثيف الجهود أثناء الدورات .

والطريقة الثالثة لتعجيل العملية هي الاستفادة الى أقصى حد من الفترة الفاصلة بين التوقيع على الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ . ولهذا فان المناقشات في اللجنة المختصة لمهام اللجنة التحضيرية مفيدة ، وخصوصا لتقييم الاحتياجات المالية لعمل الأمانة التقنية ، وطرق تلبية هذه الاحتياجات . ونحن نأمل أيضا في امكان تقصير الفترة بين التوقيع ودخول الاتفاقية حيز التنفيذ اذا استعدت البلاد في الوقت المناسب للعمل التشريعي اللازم . وكما قلت من قبل يمكن للتفتيش الاختباري أن تكون له وظيفة حفازة في هذا المجال .

وأخيرا ، أتساءل اذا لم يكن هناك مجال لتقصير فترة التدمير . فمنذ سنوات كثيرة كانت هذه الفترة تحدد ب ١٠ سنوات . وفي ذلك الوقت رأت القوتان العظميان أن مثل هذه الفترة لازمة من الناحية التقنية لتدمير جميع مخزونات الأسلحة الحديثة والتي تقادمت ، على افتراض أن التدمير الفعلي لن يبدأ الا بعد فترة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ . ولكن من الناحية العملية يبدو أن الوضع قد تغير . فقد بدأت هاتان القوتان ، أو سوف تبدآن عما قريب ، في تدمير مخزوناتهما طوعا . ونحن نفترض أنه عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ستكون أغلب المخزونات التي تقادمت قد دمرت بالفعل . ومتى توافرت لنا معلومات أفضل عن حجم مخزونات البلدين الكبيرين اللذين يحتفظان بمخزونات وعن قدرتهما على تدميرها فقد يمكننا أن نقيم الطاقة التقنية الموجودة للتعجيل ببرنامج التدمير . والسؤال هو: ألا يستأهل الأمر النظر في اقامة مرافق تقنية تمكّن الأطراف من تقصير فترة التدمير ؟

أود أن أذكر المندوبين بأن قضية الأسلحة الكيميائية درست لأول مرة عام ١٨٩٩ . وفي ذلك الوقت ، أي منذ ٩٠ عاما ، اعتمد اعلان لاهاي بشأن حظر استخدام الغازات الخانقة . وأملنا الآن بعد ١٠٠ عام ، أي بعد قرن من المعاناة والاصرار ، أن يصبح العالم الخالي من الأسلحة الكيميائية عالما حقيقيا لا خياليا .

ومن الموضوعات الأخرى المهمة على جدول الأعمال البند ١ الخاص بالحظر الشامل على التجارب النووية . ونحن نعتقد أن النقاش في حظر التجارب والعمل الخاص بقضايا التجارب هنا في مؤتمر نزع السلاح يجب أن ينظر إليه بالمقارنة مع ما يجري في أماكن أخرى ، ومن زاوية ما سيعمل في هذا الموضوع على المستوى الدولي . وأولا أود أن أذكر المفاوضات الثنائية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، التي تدخل الآن في عامها الثاني . وأملنا أن تؤدي المفاوضات التي تسير على طريقة مرحلة بمرحلة ، والتي بدأت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، إلى أول نتيجة واقعية لها في وقت قريب . ومتى توافرت الشروط للتصديق على اتفاقية عتبة حظر التجارب واتفاقية التفجيرات النووية السلمية والبروتوكولات الجديدة الملحق بها ، فستركز الخطوة التالية في المفاوضات ، كما فهمنا ، على التفاوض على وضع قيود متوسطة جديدة على القوة التفجيرية في التجارب النووية أو على عددها ، أو على الأمرين معا . ونحن نتطلع إلى معرفة نتائج هذه المفاوضات .

والتقدم مهم أيضا بالنظر إلى أن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار سيعقد عام ١٩٩٠ . وأضيف أننا لا نرى حتى الآن كيف يمكن أن يؤدي المؤتمر المقترح لتعديل معاهدة الحظر الجزئي على التجارب إلى نتائج ملموسة . وفي رأينا أن المطلوب هو عمل شاق في القضايا الفعلية ، وأهمها قضية التحقق . وهذا العمل يدور في المفاوضات الثنائية ، ويجب استكمالها في مؤتمر نزع السلاح . وبالإضافة إلى العمل القيم الذي يؤديه فريق خبراء الاهتزازات الأرضية فإن مثل هذا العمل الملموس والفعلية يجب أن يجري مرة أخرى في اللجنة المختصة ، التي لم تجتمع إلى الآن منذ أكثر من خمس سنوات .

ومما يحير وفدي حتى الآن أن المؤتمر لم يستطع أن يؤدي عملا ملموسا في قضايا التجارب ، في حين أن القوى النووية الكبرى أبدت من جانبها استعدادا لهذا العمل وضربت المثل ، في النطاق الثنائي ، على كيفية معالجة مشاكل حالت بيننا وبين الاتفاق على ولاية اللجنة المختصة حتى الآن . وقد استمعت باهتمام لبيانات أولئك الذين لم يقبلوا بعد اقتراح سفير تشيكوسلوفاكيا السابق السيد فيفودا كأساس لمناقشة مسألة الولاية . وأنا أفهم وجهات نظرهم تماما ، ولكن النتيجة النهائية هي أننا لا نستطيع أن نؤدي نوع العمل الذي يجري أدائه فعلا في المحادثات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وقد قال ستانلي بالدوين "كثيرا ما أظن أننا نشبه أليس في أرض العجائب حين كانت تريد أن تلعب لعبة الكروكيه باستعمال أحسد الطيور بدلا من أن تستعمل المضرب الخاص بذلك" والواقع أننا نحتاج إلى المضرب لاداء العمل الفعلي . والعمل الفعلي مطلوب حتى إذا لم نتفق على الفترة الزمنية التي يجب



الوصول أثنائها الى الحظر الشامل على التجارب . ولهذا فاننا نؤيد من كل قلبنا الجهود التي تبذلونها في الوقت الحاضر يا سيدي الرئيس في اتصالاتكم الشخصية لمحاولة تضيق الشفرة وايجاد هذا المضرب الذي يلزمنا .

واسمحوا لي أن أضيف أن الاتفاق على أوضاع أداء العمل الواقعي في اللجنة المخصصة لا يجب في رأينا أن يكون وسيلة لاختفاء الاختلافات الحقيقية القائمة بشأن الحاج الوصول الى هدف الحظر الشامل للتجارب النووية . فهذه الاختلافات في الرأي لا تزال موجودة وينبغي مناقشتها هنا في المؤتمر ، الى جانب العمل الفعلي في اللجنة المخصصة . والواقع أن وفدي مهتم بمناقشة هذه الاختلافات . ونحن نرى بلوغ الهدف النهائي وهو الحظر الشامل للتجارب النووية له علاقة وثيقة بالمفاوضات الثنائية الجارية بشأن التخفيض الفعلي لغثات من الأسلحة النووية واستبعادها . ونعتقد أن جهود تخفيض التجارب والوصول في نهاية الامر الى حظر شامل للتجارب النووية يجب أن تندرج في سياق الجهود الشاملة لخفض الترسانات النووية . وما دامت الترسانات النووية ستظل مطلوبة كجزء من الاستراتيجية الشاملة للردع والتثبيط في التحالف الغربي فمن رأينا أن خير طريقة لمعالجة مسألة التجارب النووية هي طريقة مرحلية بمرحلة ، على أن تكون جزءا من عملية فعالة لنزع السلاح . وفيما يتعلق بجهود المؤتمر لتحقيق تقدم في قضايا نووية عملية نعتقد أن عمل المؤتمر يمكن أن يستفيد فائدة كبرى من نتائج تجارب التحقق الأمريكية السوفياتية متى أمكن ادخال هذه النتائج في نطاق عمل المؤتمر .

وأخيرا كلمة عن الفضاء الخارجي ، ففي هذا المجال تكون للمفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، بطبيعة الحال ، نتائج كبيرة على عملنا في مؤتمر نزع السلاح . وأملنا أن تستأنف في وقت قريب المفاوضات بشأن فترة عدم الانسحاب من معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، وأن تؤثر هذه المفاوضات شمارها بما يزيد من درجة الاستقرار . وأما في المجال المتعدد الأطراف فتدعو الحاجة الى مزيد من العمل . وتوفر ولاية اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي توجيهها عريضا لأنشطتنا ، فهذه الولاية توجهنا ، بين أمور أخرى الى "مراعاة جميع الاتفاقات القائمة" وأعتقد أن علينا أن نستخدم هذه الصياغة استخداما سليما .

وأعتقد أننا يجب أن نضع نصب أعيننا حقيقتين . الأولى هي أنه لا يوجد في الوقت الحاضر توافق آراء على ضرورة وضع صيغة تشريع جديد ولمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، ولكن شائنا يبدو ، على أساس التشريعات الموجودة ، أن هناك مجالا على الأقل لادخال تدابير بناء الثقة والأمن فيما يتعلق بالفضاء الخارجي . ولهذا فان وفدي يؤيد المبادرة الأسترالية الكندية التي ترجع الى آب/أغسطس ١٩٨٨ والواردة في الوثيقة CD/OS/WP.25 . فقد تضمنت هذه الوثيقة اقتراحات لزيادة شفافية أنشطة الدول

في مجال الفضاء الخارجي . كما أننا نوافق مع أولئك الذين يقولون أن معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ ، واتفاقية التسجيل لعام ١٩٧٥ ، تتضمنان أحكاماً يمكن الاستفادة منها في زيادة التوضيح والقيام بمزيد من العمل .

ولهذا نقترح أن تستعرض اللجنة المختصة نصوص هاتين الاتفاقيتين حتى تتعرف على المجالات التي يمكن فيها تعزيز التطبيق ، والتي يمكن للبلدان فيها ، إذا كان ذلك مناسباً ، أن توافق طوعاً على اتخاذ تدابير أخرى على أساس أحكام هاتين الاتفاقيتين . ومن الطبيعي أن مثل هذه الخطوات الجديدة يجب أن تستهدي بالهدف المشترك وهو منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . وفيما يتعلق على وجه الخصوص بالمعلومات التي يجب تقديمها طبقاً لاتفاقية التسجيل نعتقد أن هناك مجالاً للتحسين . ويتفق هذا أيضاً مع توصيات الوكالة الأوروبية للفضاء . وبذلك تكون المعلومات التي تقدم للأمين العام للأمم المتحدة أكثر شمولاً ، وذلك على أساس خطوط توجيهية توضع لهذا الغرض . كذلك يمكن أن نفكر في التفاهم على أهمية تقديم المعلومات قبل إطلاق الأجسام الفضائية .

وبإيجاز ، نحن نحبذ رسم هدف متواضع في الأمد القصير وهو جمع معلومات فسي الوقت المناسب عن الأنشطة الفضائية مما يزيد من شفافيته . فالتقدم في هذا الاتجاه يساعدنا على إيجاد الظروف للنظر في هدف أبعد مدى وهو حضانة بعض أنواع التوابع الاصطناعية . واعتقد أن التقدم في هذا الموضوع الأخير لن يتيسر إذا لم نتوصل أولاً إلى تفاهم واضح على الأنشطة الجارية الآن في الفضاء الخارجي .

لقد كان الوقت والتوقيت عنصراً أساسياً في بياني ، وربما يعتقد البعض أنني أسرع جداً في مجال واحد ويعتقد آخرون أنني أبطأت جداً في مجال آخر . فليكن . ولكن فوارق التوقيت ستختفي يوماً ما . ففي عطلة نهاية الأسبوع الماضي وقع عيد الفصح . فمن منا يتذكر أن توقيت عيد الفصح كان موضع مناقشة حادة لم تنته إلا بتحديدته فسي مجمع نيقياً عام ٢٢٥ ميلادية ؟ ما أقل شأن هذه الخلافات القديمة في نظرنا اليوم ! فلنأمل أن تذوب اختلافاتنا كما ذاب الجليد تحت شمس عيد الفصح في نهاية الأسبوع الماضي .

السيد تران هوان (فييت نام) (الكلمة بالفرنسية): سيدي الرئيس لما كانت هذه أول مرة أتحث فيها في المؤتمر فاسمحوا لي أولاً ، نيابة عن وفد جمهورية فييت نام الاشتراكية ، أن أقدم لكم أحر التهاني على نجاحكم في قيادة أعمال المؤتمر أثناء رئاستكم في شهر آذار/مارس . وانني لعلني شقة تامة من أنكم بفضل مكانتكم الشخصية وتجربتكم الدبلوماسية الحافلة في الشؤون الدولية ستساهمون مساهمة كبرى في

الاسراع بخطى المفاوضات هنا في جنيف . وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بالسيد أكاشي ، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح ، إذ أن وجوده شاهد على أهمية قضايا نزع السلاح والدور الذي تلعبه الأمم المتحدة في هذا المجال . وأود أيضا أن أقدم أحر التحيات لجميع السادة المندوبين الموقرين الحاضرين هنا .

إذا كان نزع السلاح النووي له أعلى أولوية دائما في جدول أعمال هذا المؤتمر فإن من بين المسائل المهمة جدا هنا مسألة إزالة الأسلحة الكيماوية وهي تستحق اهتماما خاصا من المجتمع الدولي . وفي رأيي أنه لا يوجد أدنى شك في أن الأسلحة الكيماوية ، التي ظهرت على كوكبنا الأرضي منذ سنوات ، هي واحدة من أدوات الإبادة الجماعية التي سببت كثيرا من الكوارث للجنس البشري بأكمله . ففي الحرب العالمية الأولى استخدمت الأسلحة الكيماوية لأول مرة ، ورغم أنها كانت لا تزال في مرحلة بدائية فإنها سببت موت نحو ٩٠ ٠٠٠ شخص وتركت بصماتها على أكثر من مليون شخص آخر . وفي الحرب العالمية الثانية مات أكثر من مليونين ونصف من السجناء في معسكرات الاعتقال تحت تأثير هذه الأسلحة نفسها . وأثناء الحرب في فيت نام كان لاستخدام العامل السام "أورانج" نتائج طويلة المدى على الأيكولوجيا والبيئة وعلى أجيال متعاقبة من الفيتناميين . واليوم بعد ١٤ عاما من انتهاء حرب فيت نام لا تزال تشاهد مناطق من الأراضي القاحلة ، وغابات أصابها التدمير ، وحالات من التشوه .

وفي الوقت الحاضر أدى التطور المذهل في الصناعة الكيماوية إلى ظهور أنواع جديدة من الأسلحة الكيماوية الشديدة التعقيد التي لها قوة تدميرية تزيد عدة مرات عن قوة الأسلحة الكيماوية التي كانت موجودة في بداية هذا القرن . ولا حاجة إلى القول بأن الأسلحة الكيماوية أصبحت الآن خطرا داهما على السلم والأمن الدولي ، وهي في الحقيقة خطر داهم على الجنس البشري في مجموعه ، سواء الحياة الإنسانية وصحة الإنسان ، أو الأيكولوجيا والبيئة . وفي مواجهة مثل هذا التحدي يحق لنا أن نغتنب لنجاح المؤتمر الدولي الخاص بالأسلحة الكيماوية الذي عقد في باريس في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ حيث ظهر شعور عام وصفه الرئيس ميتران في بيانه الافتتاحي بالكلمات التالية: "هناك توقع في كل مكان وهناك مطلب جديد بتحرير العالم من تهديد الأسلحة الكيماوية" . وفي باريس أكدت الـ ١٤٩ دولة التي اشتركت في المؤتمر "ضرورة عقد اتفاقية ، في موعد مبكر ، لحظر استحداث جميع الأسلحة الكيماوية وإنتاجها وتخزينها واستخدامها ، والعمل على تدميرها" . كما أن الدول المشتركة ، مع اعترافها "بأهمية بروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة وما شابهها وللوسائل البكتريولوجية واستمرار صلاحية هذا البروتوكول الموقع في جنيف في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٢٥" فإنها دعت مؤتمر نزع السلاح في جنيف "إلى مضاعفة جهوده ، كمسألة عاجلة ، لحل القضايا الباقية على وجه السرعة وإبرام الاتفاقية في أقرب الآجال" . أفليس مؤتمر باريس الدولي علامة حاسمة في الطريق الذي تسلكه البشرية بأكملها نحو إزالة الأسلحة الكيماوية ؟

وإذا كنا نقدر الأهمية التاريخية لمؤتمر باريس الدولي بشأن الأسلحة الكيميائية ، فإننا لا يمكن أن نقلل بأي حال من الأحوال من المشكلات التي ستواجهها مفاوضات جنيف بشأن إزالة هذه الأسلحة . فلولصول إلى اتفاقية عالمية بحظر الأسلحة الكيميائية ينبغي للمفاوضات هنا في جنيف أن تحل كثيرا من المشاكل العملية المتمثلة بنظام التحقق المعقد ، وضمان الأمن غير المنقوص لجميع الدول المشتركة ، وحماية ضحايا الهجمات الكيميائية ، ونظام المساعدة والتعاون لتطوير الصناعات الكيميائية المدنية في البلدان المشتركة ، وتآليف المجلس التنفيذي ، وغير ذلك من المسائل . ولكن يمكن القول بأنه متى تمت تسوية القضايا الأساسية فإن جميع المشكلات القائمة سيتم حلها بالتأكيد بروح من التوافق العام ، بشرط أن تظل الإرادة السياسية قائمة لدى جميع الأطراف المعنية . وهل هناك داع لأن أضيف أن قرار فرنسا بالتخلي عن الاحتفاظ بمخزونات أمن ، وقرار الاتحاد السوفياتي من طرف واحد بتدمير الأسلحة الكيميائية ، والبيانات الإيجابية التي أدلى بها رئيس الإدارة الأمريكية في الوقت الحاضر أثناء حملته الانتخابية ، وأخيرا المشاركة الفعالة من جانب جميع الوفود في مؤتمر نزع السلاح ، تعتبر كلها عوامل إيجابية ستساعد في الإسراع بعملية المفاوضات في هذه المرحلة الحاسمة حيث نعمل من أجل وضع مشروع نهائي للاتفاقية؟

إننا نتفق تماماً مع الرأي الذي أعرب عنه عدد من الوفود بأن المفاوضات في الوقت الحاضر يجب أن تتركز على تسوية المشكلات الرئيسية القائمة الخاصة بترتيب تدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق الإنتاج بما يضمن الأمن غير المنقوص لجميع البلدان المشتركة في فترة العشر سنوات الانتقالية من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، ووضع إجراءات التفتيش ضمن نظام دولي فعال للتحقق من عدم إنتاج الأسلحة الكيميائية بواسطة الصناعة . ومن الواضح أننا نريد أن نؤكد هنا ضرورة تضمين الاتفاقية أحكاماً خاصة تضمن حماية ضحايا الهجمات التي تستخدم فيها الأسلحة الكيميائية ، وأحكاماً خاصة بالمساعدة والتعاون مع الدول المشتركة في تطوير صناعاتها الكيميائية المدنية . ونحن نرحب بالتفتيش الاختباري الوطني على مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية الذي أجراه عدد من البلدان . ولا شك أن الخبرة المستفادة من هذا التفتيش ستساعد في الإسراع بعملنا لوضع إجراءات التفتيش .

لقد كانت فييت نام ، من ناحية ، ضحية لاستخدام الأسلحة النووية على نطاق واسع ، وهي من ناحية أخرى لا تنتج أي أسلحة كيميائية ولا تحتازها . ونحن نعارض استخدام أي سلاح كيميائي من أي وصف كان . ونحن ندعو إلى قيام عالم خال من الأسلحة الكيميائية ونعمل من أجل ذلك ، ونجاهد مع بقية بلدان جنوب شرق آسيا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية والكيميائية . وبهذه الروح لا زلنا نؤيد مبادرة الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا لإقامة منطقة خالية من

الاسلحة الكيميائية في وسط أوروبا . كما نؤيد المبادرة الاسترالية بالحد من انتشار الاسلحة الكيميائية في جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي .

واسمحوا لي بأن أختتم حديثي بالتعبير عن أمني في أن يعمل مؤتمر نزع السلاح في جنيف على "مضاعفة جهوده ، كمسألة عاجلة ، لحل القضايا الباقية على وجه السرعة وابرار الاتفاقية في أقرب الآجال" بما يتجاوب مع النداء الملح الذي وجهته الـ ١٤٩ دولة المشتركة في المؤتمر الدولي في باريس لحظر الاسلحة الكيميائية ، وبما يتفق مع مصلحة السلم والأمن الدولي .

الرئيس: أشكر السفير تران هوان من جمهورية فيت نام الاشتراكية على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ . المتحدث التالي هو ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية السيد ليدكنغ .

السيد ليدكنغ (جمهورية ألمانيا الاتحادية): في آخر جلسة عامة قدم رئيس فريق الخبراء العلميين ، الدكتور دالمان ، التقرير الخامس الذي يرفعه هذا الفريق إلى مؤتمر نزع السلاح . ونحن نلاحظ بالرضا النتائج التي تحققت أثناء الدورة السابعة والعشرين لفريق الخبراء العلميين ويسرنا بوجه خاص التقدم الذي سجله التقرير بشأن فكرة مشتركة عن شبكة عالمية لتبادل البيانات السمية في المستقبل . ولا شك أن النهاية الناجحة لهذه الدورة الأخيرة لمناقشات فريق الخبراء العلميين قد خطت بنا خطوة جديدة نحو إقامة شبكة عالمية لمراقبة الاهتزازات الأرضية تستطيع أن تتحقق بطريقة فعالة من الامتثال لمعاهدة الحظر الشامل على التجارب .

وبفضل روح التعاون والتفاهم التي أبدتها جميع أعضاء فريق الخبراء العلميين أمكن اعتماد أسلوب عملي ينص على الاستكشاف التجريبي لجميع النظم المقترحة لتبادل المعلومات . ومما يشجعنا أن هناك دعماً متزايداً لفكرة "المحطات المفتوحة" التي نعتقد أنها ستكون أكثر الشبكات فعالية وأسهلها في تبادل البيانات السمية . ولقد كانت الاستعدادات للتجربة الثانية لتبادل المعلومات الشامل هي النقطة المركزية في مناقشاتنا أثناء آخر دورة من دورات فريق الخبراء العلميين . وقد اشتركنا بالفعل في جميع التجارب الأولية التي أجريت عام ١٩٨٨ ونرحب بالاتفاق الذي أمكن التوصل اليه على مراحل تنفيذ التجربة . ولا احترام الاطار الزمني المقترح لهذه المراحل لا بد من استعدادات واسعة وتفصيلية . ولن يدخر وفدي جهداً في العمل على نجاح التجربة الثانية لتبادل المعلومات الشامل . ومن المهم جداً أن يكون هناك اشتراك شامل في هذه التجربة . فالاشتراك على نطاق واسع من جانب البلدان في جميع أنحاء العالم هو

وحده الذي يسمح لنا بتجربة شبكة يجب أن تكون فعالة وعالمية بمعنى الكلمة . ولهذا أطلب ملحا من جميع الدول أن تنضم الى هذا العمل وأن تشترك اشتراكا نشيطا في التجربة .

والخطر الشامل للتجارب النووية هدف مهم في الحد من الاسلحة . وأود أن أبرز التزام حكومتي بهذا الهدف منذ زمن بعيد . وفي الوقت نفسه أود أن أؤكد أن أي حظر شامل للتجارب النووية لا يغني عن احداث تخفيضات كبيرة في الترسانات النووية القائمة . ولهذا نأمل في أن تتحقق نتائج مبكرة في محادثات خفض الاسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي .

ويقع على مؤتمر نزع السلاح أن يؤدي دورا هاما في الاعداد لحظر شامل للتجارب النووية ، ونحن نعلق أهمية كبيرة على العمل القيم والملموس تماما الذي أداه فريق الخبراء العلميين . وفي رأينا أن اقامة شبكة يمكن الاعتماد عليها لمراقبة الاهتزازات شرط أولي ضروري في معاهدة الحظر الشامل لتجارب الاسلحة النووية . وأغتنم هذه الفرصة لأشكر أعضاء فريق الخبراء العلميين على تفانيهم والتزامهم بالعمل ، وأخص بالشكر الدكتور دالمان الذي ساهم في نجاح عمل الفريق مساهمة كبيرة بوصفه رئيسا له .

ونحن نرحب أيضا باعادة تشكيل اللجنة المخصصة للبند ١ من جدول الأعمال ، وآمل ياسيدي الرئيس أن تنجح مشاوراتكم بشأن موضوع الولاية .

الرئيسي: أشكر السيد ليديكنغ من جمهورية ألمانيا الاتحادية على بيانه . انتهت قائمة المتحدثين اليوم فهل يرغب أي وفد في الحديث في هذه المرحلة لا يبدو أن هناك من يرغب في ذلك .

ليست هناك أعمال أخرى لجلسة اليوم ، ولهذا فانني سأرفع الجلسة على أن تعقد الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ٣٠ آذار/مارس الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥